بالناقصة مع ان الاخرين كذلك اجيب بانه انما خص الاول بالناقصة دون الاخرين
لوجود اسم غير اسم الناقصة للاول دون الاخرين قلت هذا تكلف بارد وذلك لان
هذا الشارح جعل الاشارة الى القسم الاول قوله لثبوت خبرها والى القسم الثاني
قوله بمعنى صار والى القسم الثالث قوله ويكون فيها ضمير الشان فالذي يكون ذكر الناقصة
اشارة الى قسم من هذه الاقسام حتى يرد السوال ويتكلف في الجواب والنوع الثاني ان يكون
تامة واشار اليه بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة
هي فعل حقيقي بمعنى ثبت كقوله تعالى وان كان ذو عسرة فان قلت كيف ينقسم كان
المعدودة في الافعال الناقصة الى ناقصة وتامة قلت قد امضيت نحوا من هذا
التحقيق في المفعول معه فليرجع هناك والنوع الثالث ان يكون زايدة واليه الاشارة بقوله
وزايدة وهي التي لا اثر لوجودها ولا لعدمها في اخلال المعنى الاصلي كقولهم ان من افضلهم
كان زيدا قوله وصار للانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة اما باعتبار الحقائق
كقولك صار الطين خزفا او باعتبار العوارض كقولك صار زيد غنيا او باعتبار
المكان كقولك صار زيد الى عمرو قوله واصبح وامسى واضحى اي هذه
الافعال يجي على ثلاثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة
التي هي الصبح والمساء والضحى نحو اصبح زيد واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا
اي حصل هذه الصفات لزيد في هذه الاوقات والثاني ان يكون بمعنى صار نحو اصبح
زيد غنيا اي انتقل زيد من صفة الفقر الى صفة الغنى مطلقا وقيد

وقت

وقت الصباح هنا ساقط وهذا هو الفرق بين الاول والثاني والثالث انه تفيد معنى الدخول
في هذه الاوقات كاظهر واعتم نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح ومعنى في هذا الوجه
تامة تسكت على مرفوعها قوله وظل وبات اما الاخرى يعني ظل وبات على معنيين احدهما
لاقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين يعني ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار
وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد ساهرا وبات زيد نائما والثاني كونهما
بمعنى صار كقوله تعالى واذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا قوله وما زال وما
برح وما فتئ وما انفك اما الاخرى قال المصنف يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل للفاعل
على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا
انه كان كذلك في اول وجوده فالضمير المرفوع في قبل عائد الى الفاعل والمنصوب الى الخبر
قوله ويلزمها النفي قال المصنف لان معناها نفي فلو لم يستعمل من غير النفي لا نتقض
المعنى ثم لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان فيفيد الاستمرار كذا في الشروح
قلت ما ظهر على فقهي ان دخال النفي على النفي من ابن يعيش في الاستمرار غاية
ما في الباب ان نفي النفي يكون ايجابا ولا ايجاب الصريح وهو يثبت مثلا لا يجري ذلك في النفي
النفي خص بهذه الفضيلة قال المصنف في بيان ذلك لما دخل النفي على النفي صار بمعنى الاثبات
وكان النفي على النفي مقصودا في افادة الاثبات وانه ما انتفى الا اذا ثبت ولم ينتف
استمرار وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار
قلت وهو كما ترى انشائي لا برهاني يعول عليه قوله وما دام لتوقيت امر